بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

العلمانية ليست مفهومًا عمليًا

(مترجم)

الخبر:

ذكرت وسائل الإعلام التنزانية أن الرئيس جون ماغوفولي ينصح رجال الدين بتجنب خلط السياسة بالدين، ويصر على أن القيام بذلك من المرجح أن يجعل الأمة تفقد اتجاهها، وقال الرئيس إن الوقت قد حان لكي يتجنب الزعماء الدينيون استخدام المتحدثين الرسميين الذين هم ليسوا رجال دين بحتين، وذلك لتجنب إرباك أو الخلط بين أتباعهم.

وقال: "إذا كانت هناك أمور تتعلق بالدين، فإنه من الجيد أن يتكلم الشيوخ والمفتون والأساقفة والقساوسة وغيرهم، بدلا من استخدام المتحدثين الرسميين الذين لا يمكنهم التفريق بين السياسة والدين".

التعليق:

أدلى الدكتور ماغوفولي بتصريحاته في دار السلام عندما كان في زيارة لبناء مسجد حديث يتوقع أن يكون الأكبر في شرق ووسط أفريقيا، والذي تم تشييده تحت رعاية الملك محمد السادس ملك المغرب بتكلفة تتراوح بين 80 و100 مليون دولار أمريكي.

إن حظر خلط السياسة بالدين وبالعكس ليس مسألة عملية ولا يتناسب مع الواقع حيث إن كلا الجانبين يخاطب الإنسان الذي هو مخلوق لخالق واحد، بمعنى أوسع فإن مفهوم العلمانية الذي يدعو إلى وجهة النظر هذه هو مفهوم متناقض ومتصدع في طبيعته.

إن العلمانية تدور حول العقيدة الرأسمالية، فقد ظهرت رسميًا في القرن الثامن عشر من خلال شد الحبل الحرج بين رجال الدين والمفكرين كحل وسط من دون أي أساس عقلي مقنع.

ومن الناحية العملية، عندما يقوم رجال الدين بمحاسبة السياسيين، فإن السياسيين وبطريقه متسرعة يدعون أن رجال الدين يتلاعبون بالدين والسياسة، ولكن عندما يتعلق الأمر بالسياسيين الذين يستخدمون الدين للوفاء بجدول أعمال سياسي معين، فإن ذلك لا يعامل على كونه خطأ أبداً!

علاوة على ذلك، على الرغم من أن السياسيين الديمقراطيين على علم بأن العلمانية هي مفهوم غربي لا تمت إلى الإسلام بصلة، إلا أنهم مع ذلك يحاولون عمداً تعميم جميع الأديان على المنبر نفسه، بمعزل عن السياسة.

في الإسلام لا يوجد فصل بين السياسة والدين، لأن الإنسان هو كيان واحد لا ينفصل. وعلاوة على ذلك، في الإسلام لكل شخص الحق في المشاركة، سواء في السياسة أو محاسبة السياسيين. الخليفة كحاكم ليس لديه الحق على الإطلاق في وقف أي شخص بسبب محاسبته له أو لمعاونيه.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

علي عمور

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تنزانيا